الأمم المتحدة
S/2015/624*


مجلس الأمن

Distr.: General
13 August 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

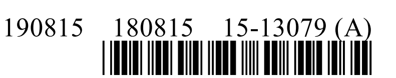
١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١٣ (٢٠١٥) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وهو يتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ (S/2015/144).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - إزاء خلفية يهيمن عليها استمرار حالة الاستقطاب السياسي والأزمة المؤسسية والنزاع المسلح، انصبّ جُلّ تركيز الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية والدولية على تشجيع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة على إحراز تقدم في المحادثات الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وتمهيد الطريق لإقامة حكومة وطنية وحيدة وموحدة. وفي حين أن الديناميات الأمنية والعشائرية المتغيرة على أرض الواقع في ليبيا قد ولّدت عددا من المبادرات المحلية للمصالحة ووقف إطلاق النار، فإن النزاع الدائر وحالة عدم الاستقرار السائدة ما برحا يؤثران على كثير من أنحاء البلد، إلى جانب تنامي نشاط الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وكسبها لأراض جديدة.

٣ - وفي ١١ تموز/يوليه، قُطعت خطوة هامة بقيام جميع المشاركين في الحوار السياسي الليبي الذي تيسّره الأمم المتحدة بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي، مما وفر إطارا للمفاوضات المقبلة بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني، وساعد

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥.

190815 180815 15-13079 (A)



على بث إحساس بالتفاؤل والوحدة بين أصحاب المصلحة الليبيين. ويرتهن نجاح الاتفاق بعدم إقصاء أي من الأطياف السياسية. وبالتالي سيكون من المهم أن تحرص الأطراف التي لم توقّع على الاتفاق على الاستمرار في التفاعل مع عملية الحوار.

عملية الحوار السياسي

٤ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برناردينو ليون، يضطلع بجهود نشطة للدفع قدما بعملية الحوار السياسي الليبي الهادفة إلى إيجاد حل للأزمة المؤسسية الناجمة عن تناحر أطراف مختلفة يدّعي كل منها أن لديه الشرعية لتولّي زمام السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإلى إنهاء النزاع المسلح. وفي حين لم يتم التوصّل إلى اتفاق كامل في الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في عدد من الجبهات، بما في ذلك على صعد الترتيبات الأمنية المحلية المؤقتة، والإطار العام للتسوية السياسية، والحوار المتعلق بعودة المشردين داخليا.

٥ - وابتداءً من حيث انتهت سلسلة الاجتماعات التي عُقدت في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، واصلت البعثة عملها عن كثب مع جميع الأطراف الرئيسية في ليبيا لتيسير وإقامة عملية حوار سياسي شاملة تكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى المحادثات السياسية الرئيسية التي شارك فيها ممثلون عن الأطراف السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة، أجريت أيضا مفاوضات على عدة مسارات بمشاركة القيادات البلدية وقادة الأحزاب السياسية والنشطاء، إلى جانب الجماعات المسلحة. ويسّرت البعثة أيضا إجراء مناقشات منفصلة مع الجماعات النسائية وممثلي المجتمع المدني، وجرى دمج هذه المناقشات مع مسارات الحوار الأخرى.

٦ - واجتمع المشاركون في المسار السياسي الرئيسي في الصخيرات، بالمغرب، في ٥ آذار/مارس ثم في ١٢ آذار/مارس لإجراء مزيد من المناقشات المتعلقة بتشكيل حكومة وفاق وطني وبالترتيبات الأمنية، مما من شأنه أن يشكل الأساس لإعلان وقف لإطلاق النار على نطاق البلد بأكمله وللانسحاب التدريجي للجماعات والميليشيات المسلحة من البلدات والمدن في جميع أنحاء ليبيا. وكان من العناصر الرئيسية التي جرى تناولها أيضا في المناقشات المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة ما تبقّى من الفترة الانتقالية، وتدابير بناء الثقة، مع التركيز بشكل رئيسي على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية ومعالجة الشواغل الملحة على صعيد حقوق الإنسان.

٧ - وخلال جولة محادثات بدأت في ١٩ آذار/مارس، اتفق المشاركون على تركيز المناقشات على التوصل إلى حل إطاري شامل للأزمة السياسية والنزاع المسلح في ليبيا. وشكلت الانطباعات الأولية التي أعربت عنها الأطراف أساسا تنبني عليه المفاوضات اللاحقة، التي تركز بشكل رئيسي على إنشاء المؤسسات السياسية التي ستتولى إدارة ما تبقّى من الفترة الانتقالية وعلى تحديد اختصاصات هذه المؤسسات والاتفاق على خريطة طريق لعملية صياغة الدستور.

٨ - وخلال الفترة ما بين أواخر آذار/مارس وأواخر حزيران/يونيه، دعا ممثلي الخاص المشاركين إلى عدة جولات حوار في الصخيرات في خمس مناسبات منفصلة، وذلك لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص الرئيسي للاتفاق السياسي. وطوال تلك الفترة، كان الفريقان المشاركان في الحوار من المعسكرين الرئيسيين يترددان على ليبيا بانتظام ليتشاور كل منهما مع الجهة التي يمثلها، أو بالأحرى مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. وأثناء إجراء الحوار الوطني، أطلقت البعثة حملة توعية عامة تهدف إلى التشجيع على تقديم واسع النطاق للاتفاق.

٩ - وفي خطوة هامة، قام معظم المشاركين في الحوار بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي في احتفال أقيم في الصخيرات في ١١ تموز/يوليه. وعلى الرغم من مناشدة الأطراف الأخرى المشاركة في الحوار المؤتمرَ الوطني العام أن يشارك في حفل التوقيع، لم يكن له تمثيل بين الحضور. ومع ذلك، قدم ممثلي الخاص ضمانات علنية بأن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف المعنية، منوّها بالشواغل التي أعربت عنها الأطراف بخصوص إقامة عملية حوار ليبي ناجحة تشمل الجميع وتتسم بالمصداقية.

١٠ - وبالتوازي مع المسارات السياسية الرئيسية، عقدت البعثة كذلك في الجزائر العاصمة ثلاث جولات منفصلة من المحادثات بين آذار/مارس وحزيران/يونيه مع ممثلي الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين. وتضمنت المحادثات مناقشات حول سبل الدفع قدما بعملية الحوار برمّتها، وحول المسائل الرئيسية التي تنطوي عليها عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان. وبعد كل جولة محادثات، وجّه المشاركون رسائل تعبّر بوضوح عن دعمهم للمسار السياسي الرئيسي وحثوا على إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية والمؤسسية في البلد.

١١ - وفي مسار منفصل، عقدت البعثة اجتماعات مع ممثلي ٢٨ مجلسا بلديا ومحليا من مختلف أنحاء ليبيا. واشتمل ذلك على اجتماع عقد في بروكسل في ٢٣ آذار/مارس وآخر عُقد في تونس العاصمة في ٢٩ أيار/مايو. وتبادل المشاركون الآراء وناقشوا إمكانات

التعاون مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والدعم والسجناء والمفقودين والمشردين داخليا.

١٢ - وقد أوجد هذا الإطار مناسبةً لالتقاء وفدين من مصراتة وتاورغاء، بتيسير من البعثة، في تونس العاصمة في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو لبدء المناقشات حول عودة أهالي تاورغاء إلى المدينة. وفي بيان عام صدر في نهاية الاجتماع، اتفق الجانبان على إنشاء لجنة مشتركة لتسوية المسائل المتصلة بالحق في العودة الآمنة والكريمة إلى تاورغاء، بما في ذلك تحقيق المساءلة وتعويض الضحايا من كلا الجانبين. وتقدم البعثة مزيدا من المساعدة في هذا المضمار.

١٣ - وفي محاولة للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بالترتيبات الأمنية، أجرت البعثة ترتيبات لعقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية في ليبيا. وكان من بين المشاركين عدد من الجهات الأمنية الليبية، حيث تركّزت المناقشات على المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار ورصد وإدارة الأسلحة والذخائر، إلى جانب مناقشة إمكانات تقديم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما لتنفيذ الترتيبات الأمنية.

١٤ - وقامت البعثة أيضا بتنفيذ ودعم أنشطة جرت بالتوازي مع مسارات الحوار الرسمية التي شاركت فيها هي الأخرى بعض عضوات الوفود من النساء المؤثرات. وعقدت البعثة اجتماعا في تونس العاصمة في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، حيث اجتمع حوالي ٤٠ امرأة ليبية من مختلف الأطياف السياسية والمناطق والمجموعات الثقافية والإثنية في البلد.

١٥ - ومن منطلق حرصه على إبراز أهمية الدورين الإقليمي والدولي في عملية الحوار الليبي، واصل ممثلي الخاص التشاور عن كثب مع العديد من الدول الأعضاء، ومع المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وقد كان للدعم الذي تقدمه هذه الجهات مجتمعةً إلى عملية الحوار ولمشاركتها الإيجابية في هذه العملية دورٌ بالغ الأهمية في تيسير عمل ممثلي الخاص.

١٦ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو استضافت الحكومة المصرية اجتماعا لمجموعة من زعماء القبائل الليبيين في القاهرة لدعم عملية الحوار عموما.

١٧ - وفي ٥ حزيران/يونيه، قام ممثلي الخاص، بناء على دعوة من وزير خارجية تشاد، بتقديم إحاطة للبلدان المجاورة لليبيا، حيث أتيحت له الفرصة لتبادل الآراء مع ممثلين رفيعي المستوى من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية عن التقدّم المحرز في عملية الحوار وعن التحديات المشتركة الناجمة عن النزاع في ليبيا.

١٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، استضافت حكومة ألمانيا اجتماعا في برلين، حيث عرض عدد من الدول الأعضاء مبادرة مشتركة على المشاركين في المحادثات السياسية الرئيسية، بما في ذلك مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، وحثّوهم على الإسراع باختتام الحوار وإنقاذ البلد من ويلات النزاع والفوضى والإرهاب التي طال أمدها. وأعلن ممثلون من الدول الأعضاء التزامهم بدعم المؤسسات الانتقالية بمجرد توقيع الاتفاق.

١٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، شارك ممثلي الخاص وقدّم إحاطة في الاجتماع الرابع لفريق الاتصال الدولي المعني بليبيا الذي استضافه الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا.

عملية صياغة الدستور

٢٠ - واصلت هيئة صياغة مشروع الدستور الاضطلاع بولايتها، وإن شكلت الصعوبات الأمنية والسياسية واللوجستية والمالية والتنظيمية عقبات كبيرة أمام إحراز التقدم. وحوّلت الهيئة بؤرة اهتمامها عن اللجان الموضوعية الثماني التي كانت مهيمنة على أعمالها السابقة، فباتت تكرس قسما كبيرا من اهتمامها لمناقشة النصوص الأولية التي صدرت عن اللجان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢١ - وأجرت هيئة صياغة مشروع الدستور في أواخر شباط/فبراير تصويتا لإجراء عدد من حلقات العمل خارج ليبيا بدعم من الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين. غير أنه كانت هناك معوّقات لوجستية ومعوّقات أخرى عرقلت هذه الخطط بشكل كبير، مما أدى إلى تمضية الهيئة معظم الفترة المشمولة بالتقرير في البيضاء. وأدت الشواغل الأمنية المحيطة بالسفر إلى البيضاء، بدورها، إلى التقليل بشدة من قدرة المجتمع الدولي على الوصول إلى الهيئة وعلى إمدادها بمساعدة يُعتدّ بها.

٢٢ - وما زالت البعثة تقوم بدور هيئة التنسيق وجهة الاتصال الرئيسية بين المجتمع الدولي وهيئة صياغة مشروع الدستور. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبرامج الدعوة المتصلة بالدستور، واشتمل ذلك على حملة هادفة إلى مراعاة شواغل المرأة في الدستور وعملية جديدة تركّز على الشباب الليبي. وقام البرنامج الإنمائي بإلحاق مستشار إعلامي وجهة اتصال بمكتب رئيس هيئة صياغة الدستور في البيضاء.

الحالة في الغرب

٢٣ - في أعقاب جولة الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في أواخر آذار/مارس حول بلدة العزيزية جنوبي طرابلس، ساد الحالة الأمنية العامة في المنطقة الغربية تقاربٌ متزايد بين مختلف الجهات الفاعلة، حيث أطلق العديد من المجتمعات المحلية مبادرات لوقف إطلاق النار والمصالحة، وذلك بدعم نشط من البعثة في بعض الحالات.

٢٤ - وفي منطقة الهلال النفطي، انسحبت القوات المصراتية من بلدة السدرة في أواخر آذار/مارس، فأُنهيت بذلك فعليا عملية الشروق التي كانت قد أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في محاولة للسيطرة على المنشآت النفطية في المنطقة. وجاء الانسحاب في أعقاب اتفاق أُبرم بين الجماعات المسلحة وزعماء قبليين من مصراته وقبيلة المغاربة، بما في ذلك عناصر من قوات حرس المنشآت النفطية التي تسيطر عليها قبيلة المغاربة. وساعدت البعثة في تيسير التوصّل إلى الاتفاق.

٢٥ - وفي منتصف آذار/مارس، شنّت قوات من ورشفانة هجوما عسكريا جنوب طرابلس لاستعادة مناطق من الحزام التابع لقبيلة ورشفانة كان تحالف فجر ليبيا قد استولى عليها. وأحكمت قوات ورشفانة سيطرتها على بلدة العزيزية رغم ما لاقته من مقاومة من قوات إضافية أعاد فجر ليبيا انتشارها في المنطقة، وقد جاءت هذه القوات من مصراتة بشكل رئيسي. وتفاوض الجانبان بعد ذلك على وقف لإطلاق النار تضمنت شروطه وقف الأعمال العدائية وفض الاشتباك بين القوات في المنطقة وتجميع الأسلحة المتوسطة والثقيلة وتبادل الأسرى وعودة المشردين داخليا.

٢٦ - وفي أعقاب إبرام اتفاق وقف إطلاق النار بين مصراتة وورشفانة، أُطلقت مبادرة مماثلة لإنهاء العداء القائم بين مصراتة والزنتان. واتخذ كلا الجانبين خطوات لتخفيف التوترات ووقف الأعمال العدائية في بؤر التوتر الرئيسية في المنطقة. وفي منتصف حزيران/يونيه، توصلت مصراتة والزنتان إلى اتفاق مع العديد من البلدات الساحلية، ومنها صبراتة وزوارة ورقدالين وجميل، بخصوص وضع ترتيب ثلاثي الأطراف لوقف إطلاق النار عند قاعدة الوطية الجوية التي شكلت طوال قسم كبير من السنة الماضية بؤرة رئيسية للمواجهات المسلحة بين تحالف فجر ليبيا وقوات الزنتان.

٢٧ - وفي تحرك مواز، تفاوضت الزنتان على إبرام اتفاقين محليين لوقف إطلاق النار مع بلدتي غريان والقلعة. وأدت المبادرات المحلية المتعددة لوقف إطلاق النار إلى انخفاض ملحوظ في حدة التوترات العسكرية في غرب ليبيا ومنطقة طرابلس الكبرى.

٢٨ - وفي حزيران/يونيه، خرج فصيل متشدد في تحالف فجر ليبيا، كان قد دعا إلى رفض عملية الحوار السياسي التي تيسرها الأمم المتحدة، ليعلن عن تشكيل ائتلاف عسكري جديد باسم ''جبهة الصمود''. وكان هذا التحرّك انعكاسا لحالة الانقسام التي يشهدها تحالف فجر ليبيا بشكل متزايد مع إعلان العديد من الجماعات المسلحة التي تشكل قوام التحالف دعمها للحوار.

٢٩ - ويتجلى بصورة متزايدة ما تشكله الجماعات الموالية لتنظيم داعش من تهديد متنام مع توطيد الحركة وجودها وبسط نفوذها في وسط ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد توافرت مجموعة من العوامل التي هيأت لها بيئة مؤاتية لتوسيع رقعة نفوذها وإحكام سيطرتها على الأراضي الجديدة التي كسبتها. ومن هذه العوامل ضعف مراقبة الحدود ومؤسسات الدولة، ومظالم المجتمعات المحلية، والأزمة المؤسسية القائمة بين شرق البلد وغربه، والتطورات الجارية في منطقة الساحل.

٣٠ - واشتدّ القتال بين القوات المصراتية وقوات تنظيم داعش حول سرت وبلدة النوفلية في آذار/مارس، حيث شُنّت سلسلة من الضربات الجوية ضد أهداف تابعة للتنظيم في هذه المنطقة. ومع تصاعد القتال، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن العديد من التفجيرات الانتحارية التي نُفّذت ضد القوات المصراتية وحلفائها في كل من سرت ومصراتة. وفي حزيران/يونيه، انسحبت القوات المصراتية من سرت، معلّلة ذلك بعدم تلقّيها أي دعم من العناصر الأخرى في تحالف فجر ليبيا ومن السلطات في طرابلس. وسيطر تنظيم داعش على سرت وقسم كبير من المنطقة الساحلية الممتدة لمسافة ٢٠٠ كيلومتر شرق المدينة. وفي حزيران/يونيه، كثّفت القوات القادمة من مصراتة الضربات الجوية التي استهدفت تنظيم داعش في سرت والنوفلية وبلدة زلة الأبعد عن الساحل.

الحالة في الشرق

٣١ - في شرق البلد، ظلت الحالة الأمنية حرجة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع استمرار القتال في بنغازي ودرنة بشكل رئيسي، ولا سيما بين قوات عملية الكرامة والجماعات الإسلامية المسلحة.

٣٢ - وفي بنغازي، تحول النزاع الجاري إلى حرب استنزاف تشهدها المناطق الحضرية، حيث لم يتمكن أي جانب من كسب أراض إضافية يُعتدّ بها. وما زالت قوات عملية الكرامة تسيطر على أجزاء كبيرة من شرق وشمال بنغازي، بينما يحتفظ مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو ائتلاف من الجماعات الإسلامية المحلية وتنظيم أنصار الشريعة، بسيطرته

على الأحياء الغربية والجنوبية من المدينة. ويعتمد المجلس بشكل متزايد على القنّاصة وأجهزة التفجير المرتجلة والهجمات الانتحارية، في حين تواصل قوات عملية الكرامة شنّ الهجمات الجوية على مواقع المجلس. وقد أفيد بأن الهجمات التي نُفّذت بقذائف الهاون وصواريخ غراد قد تسببت في مقتل ما لا يقل عن ٢٠ من المدنيين في مختلف أنحاء المدينة منذ آذار/مارس.

٣٣ - واندلع قتال عنيف في حزيران/يونيه بين تنظيم داعش ومجلس شورى مجاهدي درنة، وهو ائتلاف من الجماعات الإسلامية والجهادية المحلية. وكان سبب اندلاع العنف عملية قتل استهدفت اثنين من كبار قادة المجلس، إلى جانب تنامي السخط المحلي إزاء تكرُّر عمليات قطع الرؤوس والصلب والتفجيرات الانتحارية التي يقوم بها تنظيم داعش. وبدعم من الأهالي المحليين، حقق المجلس انتصارا كبيرا في منتصف حزيران/يونيه عندما نجح في طرد تنظيم داعش من المدينة بعد قتال امتد لعدة أيام وأسفر وفقا للإفادات عن مقتل ما يزيد عن ٧٠ من مقاتلي تنظيم داعش وأسر ما يزيد عن ٢٠٠ منهم. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت عناصر تنظيم داعش موجودة في عدد من المناطق في محيط درنة. وقام الجيش الوطني الليبي، المتحالف مع عملية الكرامة، بعمليات موازية ضد تنظيم داعش حول درنة طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٤ - وفي تطور منفصل، نفذت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ حزيران/يونيه ضربة جوية بالقرب من أجدابيا استهدفت اجتماعا لكبار الجهاديين الذين تربطهم علاقات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وأسفر الهجوم عن مقتل عدد من المقاتلين، وأفيد أنه كان من بينهم بعض كبار قادة تنظيم القاعدة.

الحالة في الجنوب

٣٥ - اندلع قتال في براك الشاطئ في أوائل آذار/مارس بين الوحدات العسكرية المؤلفة في معظمها من عناصر من قبيلتي المقارحة والقدادفة المحليتين من جهة، وبين القوة الثالثة المصراتية من الجهة الأخرى. وفي أوائل نيسان/أبريل، أسر الجنود المصراتيين العقيد محمد بن نايل، قائد القوة المحلية بالجيش الوطني الليبي، وسلّموه بعد ذلك إلى المدعي العام في طرابلس. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أسفرت المفاوضات التي جرت بوساطة من شيوخ مصراتة والزنتان عن التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال ووضع قاعدة براك الشاطئ العسكرية تحت السيطرة المحلية للجيش الوطني الليبي، وإعادة انتشار القوة المصراتية في أماكن أخرى في الجنوب.

٣٦ - وفي أوباري، استمر طوال الفترة المشمولة بالتقرير اندلاع القتال بشكل متقطع بين الجماعات المسلحة التابعة للتبو والطوارق من أجل السيطرة على المنشآت النفطية

والطرق والمباني الحكومية الرئيسية، وذلك على الرغم من اتفاقين منفصلين لوقف إطلاق النار أبرمتهما قيادات العشيرتين في الدوحة والبيضاء في أوائل حزيران/يونيه. وما زال التوتر يشوب العلاقات بين الجماعتين، حيث يسعى ائتلافا فجر ليبيا وعملية الكرامة العسكريين إلى السيطرة على الزعماء القبليين المحليين لكي يحكم كل منهما سيطرته على حقول النفط وغيرها من المنشآت الرئيسية في المنطقة.

٣٧ - في سبها، استمر وقوع الحوادث الإجرامية، بما في ذلك عمليات الاختطاف والقتل والسرقة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من الاحتجاجات الكثيرة من جانب الأهالي إزاء انعدام الأمن المحلي، لم تفض الجهود التي يبذلها المجلس البلدي وغرفة عمليات الجنوب لمعالجة الوضع إلى إحراز تقدم يُذكر. وقُتل حوالي ٦٠ شخصا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، خلال شهر رمضان. وفي أوائل تموز/يوليه، اندلع قتال بين الجماعات المسلحة التابعة لكل من التبو والطوارق إثر امتداد رقعة التوتّرات التي بدأت في أوباري. وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين ممثلي العشيرتين في ١٨ تموز/يوليه، استمرت الاشتباكات لبضعة أيام أخرى.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٣٨ - ظلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تؤدي وظائفها طوال الفترة المشمولة بالتقرير رغم الصعوبات التي تجابَه في استبقاء الموظفين ورغم محدودية الموارد المالية. واستمرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة من أجل الحفاظ على القدرات التقنية للمفوضية في مجال إدارة الانتخابات، فعقدا سلسلة من حلقات العمل في الفترة ما بين شباط/فبراير وتموز/يوليه لتناول المواضيع التقنية وتيسير تواصُل المفوضية مع الهيئات النظيرة في المنطقة. ونتيجة لذلك، عُيّن رئيس المفوّضية في أيار/مايو ٢٠١٥ رئيسا مؤقتا للمنظمة العربية لإدارات الانتخابات المنشأة حديثا. وجرى أيضا تقديم الدعم إلى المفوّضية لإجراء المشاورات مع مجموعة متنوعة من الشركاء من أجل التوصّل إلى أسلوب منسّق للتعامل مع التحديات المتوقعة عند إجراء استفتاء دستوري. في ظل المناخ الراهن الذي يلاقي فيه العديد من المؤسسات الوطنية صعوبات لمجرّد الاستمرار في العمل، فإن المفوضية ليست مستمرة في تأدية وظيفتها فحسب، بل إنها مستمرة في تطوير قدراتها أيضا.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣٩ - تواصلت الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعاني المدنيون من آثار استمرار القتال وانهيار القانون والنظام. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا رصد حالة حقوق الإنسان في البلد والإبلاغ عنها، رغم نقل موظفين دوليين خارج ليبيا في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٤ ورغم القيود التشغيلية التي تفرضها الحالة الأمنية في مختلف أنحاء البلد.

٤٠ - وفي بنغازي، أدى القصف العشوائي المزعوم للمناطق السكنية من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك ”عملية الكرامة“ ومجلس شورى ثوار بنغازي، إلى وفاة وإصابة مدنيين، من بينهم أطفال وعاملون في المجال الطبي، كما ألحق في الوقت نفسه أضرارا بالبنية التحتية المدنية. وتعرض مركز بنغازي الطبي للقصف ثلاث مرات على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفشلت الأطراف المتحاربة في تأمين مرور آمن للمدنيين، مما خلّف، وفقا لما أُفيد، عددا من الأشخاص المحاصرين في مناطق القتال في بنغازي. كما وردت إلى البعثة أنباء عن حصول تدمير متعمد للممتلكات على يد عناصر مسلحة مرتبطة بعملية الكرامة.

٤١ - وفي غرب ليبيا، تسببت أعمال القتال التي تندلع بشكل دوري في الزاوية وطرابلس في قتل وجرح مدنيين. ووردت إلى البعثة أنباء تفيد بمشاركة جماعات مسلحة في النهب والتدمير المتعمد لممتلكات المدنيين المستهدفة بسبب الانتماءات السياسية للأسر أو الانتماءات السياسية المتصورة. كذلك تعرضت المرافق المدنية والهياكل الأساسية، بما فيها المطارات إلى غارات جوية وقصف، لا سيما في الزنتان وطرابلس.

٤٢ - فالعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان فروا من البلد أو التزموا الصمت حيال الاعتداءات والاحتجاز التعسفي وإغلاق مكاتب المنظمات غير الحكومية والتهديد بالقتل؛ في حين يعمل مدافعون آخرون سرا معرّضين حياهم وحياة أسرهم لخطر كبير. وفي ١٦ آذار/مارس، تعرضت للهجوم مكاتب المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان في بنغازي، وهو المجلس الذي أُغلقت مكاتبه في طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٤٣ - وما زال الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام يتعرضون للهجوم ولعمليات الاختطاف وأعمال التهديد والتخويف التي تستهدفهم أو تستهدف أسرهم، وكذلك للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قامت مجموعة مسلحة يُزعم أنها تنتمي إلى مجلس شورى ثوار بنغازي بقتل مفتاح القطراني، وهو إعلامي بارز ومالك إحدى شركات الإنتاج التلفزيوني في بنغازي. كذلك تعرضت صحفيات

لاعتداءات جنسية وللتحرش، مما دفع العديد منهن إلى الفرار من البلد. وظل بعضهن يتلقى تهديدات رغم وجودهنّ في الخارج.

٤٤ - وتمت الاعتداءات على الصحفيين والناشطين في ظل ما تشهده الساحة من حملة تحريض إعلامي منهجية، بينما تواصل مختلف محطات التلفزيون وغيرها من وسائط الإعلام إما الاصطفاف صراحة مع أحد أطرف النزاع أو تتم ممارسة الضغوط عليها للقيام بذلك. وكثيرا ما يؤدي هذا إلى تورّط وسائل الإعلام بشكل مباشر في نشر المواد التحريضية. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) العمل على نحو وثيق مع المنظمات الإعلامية الليبية لتعزيز المعايير المهنية والأخلاقية في التقارير الإخبارية والابتعاد عن البرامج التي تنشر القوالب النمطية والتي قد تحرض على العنف.

٤٥ - ولا يزال اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون عرضة للاحتجاز التعسفي والمطوّل في ظروف تعسفية وللاعتداء الجنسي والسخرة والاستغلال والابتزاز. ويواجه الرعايا الأجانب الذين تحتجزهم وزارة الداخلية أو الجماعات المسلحة ظروفا بائسة، حيث أن إمكانية حصولهم على الضروريات الأساسية والرعاية الطبية لا تستوفي المعايير. وقامت الجماعات المسلحة باختطاف رعايا أجانب طلبا للفدية أو لتأمين إطلاق سراح محتجزين ليبيين في الخارج. واختُطف آخرون لشبهة مشاركتهم في أعمال قتال مسلح. وفي شرق ليبيا، تم احتجاز رعايا أجانب متهمين بالانتماء إلى جماعات إرهابية دون إذن قانوني ويزعم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة.

أعمال الاختطاف والاحتجاز والتعذيب والقتل

٤٦ - قام مقاتلون من جميع الأطراف باختطاف مدنيين على أساس الهوية والأسرة والانتماءات السياسية المتصوَّرة. ولا يزال الأطفال أيضا يقعون ضحايا عمليات الاختطاف، بما في ذلك على يد الجماعات المسلحة التي تطلب فديات من أسرهم. وفي شرق ليبيا، قامت قوات موالية لعملية الكرامة باختطاف مدنيين يُشتبه بتعاطفهم مع مجلس شورى ثوار بنغازي أو بأن لهم أقارب مرتبطين بهذا المجلس. واحتُجز العديد منهم في إدارة التحقيقات الجنائية في بنغازي والمرج، ومرفق احتجاز برسيس، والجناح العسكري لسجن قرنادة، وسط مخاوف من حالات وفاة أثناء الاحتجاز.

٤٧ - وتم على الأقل إعدام أربعة رجال علنا وبتر يد آخر بناء على أوامر صادرة عن محكمة يُزعم أن تنظيم داعش أنشأها في درنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - وفي غرب ليبيا، قامت جماعات مسلحة من مختلف أطراف النزاع باختطاف مدنيين، في كثير من الأحيان على أمل مبادلتهم بمقاتلين ومدنيين اختطفتهم جماعات منافسة. وعادة ما يواجه المختطفون خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وكثيرا ما يحرمون من الاتصال بأسرهم. كما وردت إلى البعثة أنباء عن حصول أعمال تعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في عدد من مرافق الاحتجاز في غرب ليبيا، بما في ذلك في مرافق احتجاز أبو سالم والفاروق والجزيرة والجنوبي، وكذلك في قاعدتي أبو بكر الصديق والوطية العسكريتين. وتوفي عدد من المحتجزين أثناء حبسهم، بمن فيهم أحد أهالي تاورغاء اعتُقل من الشارع في طرابلس، ويُعتقد أنه قد أعدم بإجراءات موجزة أو تم تعذيبه حتى الموت. ونُقل إلى سجن الجوية في مصراتة قريبٌ للمحتجز من أهالي تاورغاء كان قد اعتُقل معه. كذلك اختُطف في ٥ حزيران/يونيه ثلاثة عاملين في مجال تقديم المعونة من مؤسسة الشيخ طاهر الزاوي الخيرية بينما كانوا في طريقهم لتقديم المساعدة الإنسانية إلى مناطق في الجنوب الغربي.

٤٩ - ولا يزال ظهور عدد من الأفراد المختطفين في مقاطع فيديو تتضمن ''اعترافات'' يتم بثها على قناة ''ليبيا أولا'' ''يعترفون'' فيها بمشاركتهم في القتال والقتل مبعث قلق خاص. وكانت الكدمات والتورمات ظاهرة على الأفراد الذين تم تصويرهم في مرفق احتجاز البرسيس.

٥٠ - كذلك وقع الرعايا الأجانب ضحايا هجمات وعمليات اختطاف وعمليات قتل غير مشروع بسبب دينهم. وفي ١٩ نيسان/أبريل، نشر تنظيم داعش مقاطع فيديو تظهر عمليات إعدام نحو ٢٨ من الرعايا الإثيوبيين والإريتريين ذبحا أو بإطلاق النار عليهم. ولا يزال مصير الرعايا الأجانب المسيحيين الآخرين الذين اختُطفوا في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٥ مجهولا.

٥١ - وواصلت البعثة الحث على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية. وجرى عدد من عمليات تبادل الأسرى بين الأطراف المتحاربة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما في ذلك في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وأطلق سراح ما يزيد على ٥٠ في مصراتة في تموز/يوليه.

النظام القضائي والجنائي

٥٢ - لا يزال القتال في مختلف أنحاء البلد يعيق تأدية النظام القضائي لكامل وظائفه، ولا سيما في سرت ودرنة وبنغازي. وفي ١٤ حزيران/يونيه، قررت محكمة جنوب بنغازي

استئناف العمليات للمرة الأولى منذ تعرضها لهجوم بالقنابل في شباط/فبراير ٢٠١٤. وتخطط محكمة درنة لاستئناف عملها عن طريق الانتقال إلى البيضاء أو طبرق.

٥٣ - وأبلغ العديد من السجون، ولا سيما في شرق البلد وجنوبه، عن نقص حاد في اللوازم الطبية، بما في ذلك العقاقير المستخدمة لعلاج الأمراض المعدية. كما قررت السلطات في طرابلس، نتيجة اعتبارات تتصل بالميزانية، تقليل عدد الموظفين الطبيين المنتدبين من وزارة الصحة للعمل في السجون.

محاكمات المسؤولين في النظام السابق

٥٤ - في أيار/مايو، اختتمت محكمة الجنايات في طرابلس جلسات الاستماع العلنية في محاكمة ٣٧ من مسؤولي النظام السابق، بمن في ذلك سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أصدرت محكمة الجنايات حكمها، فحكمت على سيف الإسلام وعبد الله السنوسي و ٧ مسؤولين آخرين بالإعدام؛ وحكمت على ٨ آخرين بالسجن المؤبد؛ وعلى ١٥ مسؤولا بأحكام تتراوح بين ٥ سنوات و ١٢ سنة؛ في حين تمت تبرئة ٤ من جميع التهم الموجهة إليهم. وأعلنت المحكمة أيضا أن سبعة من المدعى عليهم - بما في ذلك سيف الإسلام - قد تمت محاكمتهم غيابيا. ولم يقدم الادعاء أي شهود أو أدلة أخرى أثناء جلسات الاستماع، ولم تسمح المحكمة لكل محامي دفاع باستدعاء أكثر من ثلاثة شهود. ودفع بعض محامي الدفاع بأن الشهود كانوا خائفين من الإدلاء بشهاداتهم وأنهم يواجهون صعوبات في الاجتماع بموكليهم على انفراد. ولم يحضر السيد القذافي أي جلسة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ولم تمتثل ليبيا لأمر المحكمة الجنائية الدولية بتسليمه. وأعربت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان عن قلقها الشديد من أن تكون المحاكمات غير مستوفية للمعايير الدولية.

جيم - قطاع الأمن

الدعم للتخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة

٥٥ - في إطار المسار الأمني للحوار السياسي الليبي، واصلت البعثة إشراك الجهات الفاعلة الليبية في مجال الأمن في التخطيط لتنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المبينة في الاتفاق السياسي. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة اجتماعات مع ممثلي الجماعات المسلحة والشرطة والقوات المسلحة في ليبيا. ومن المتوقع أن يتم وضع اللمسات الأخيرة على خطط تنفيذ الترتيبات الأمنية في إطار المسار الأمني للحوار السياسي الليبي.

أمن الحدود

٥٦ - لا تزال مؤسسات الأمن الليبية تتسم بضعف القدرة على مراقبة أو رصد الحدود البرية والبحرية، مما يسهّل دخول المهربين والمتجرين بالبشر وغير ذلك من الجماعات غير القانونية.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بوصفها عنصرا من عناصر البعثة، بوضع ونشر إطار لتخطيط الدعم الدولي من أجل إدارة الأسلحة والذخيرة في حال انتهت عملية الحوار السياسي بالاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني. وواصلت الدائرة تقديم الدعم إلى المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يشرف على الإزالة المحدودة للمتفجرات من مخلفات الحرب في بقع معينة في طرابلس ومحيطها وبرامج التوعية بالمخاطر. كما نظمت الدائرة برامج لبناء القدرات للمركز في تونس، ووضعت قاعدة بيانات لمرافق تخزين الأسلحة والذخائر في ليبيا.

دال - التنسيق والمساعدة الدولية

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة، من مقرها تونس، تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا، بما في ذلك من خلال تولي رئاسة عدد من أفرقة التنسيق الدولية في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والانتخابات والدستور وتمكين المرأة.

هاء - المساعدة الإنسانية

٥٩ - استمرت الحالة الإنسانية في ليبيا بالتدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ملحقة الضرر بنحو مليوني شخص، وهو رقم يمثل زيادة بنسبة ١٢٥ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٦٠ - ولا يزال قرابة ٠٠٠ ٤٣٥ شخص مشردين داخليا في ليبيا، منهم نحو ٠٠٠ ٢٩٠ من النساء والأطفال. وفي أيار/مايو، كان ٣٧٣ ٢٠١ من المشردين داخليا مقيمين في شرق ليبيا، بما في ذلك ٠٠٠ ١٠٥ في بنغازي؛ و ٩٠٢ ٢١١ على الأقل في غرب ليبيا، معظمهم في طرابلس ومحيطها. وفي كانون الثاني/يناير، كان عدد الأشخاص الذين شُردوا خلال القتال الذي نشب مؤخرا في أوباري ومحيطها قد بلغ ٢٣٠ ١٢ على الأقل، بالإضافة إلى ٨٠٠ ٤ من المشردين داخليا لا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويقيم معظم الليبيين المشردين داخليا في مبانٍ عامة أو مهجورة، أو في ضيافة الأقارب والمجتمعات المحلية. وقد شرِّد العديد منهم مرارا وتكرارا وما زال يحتاج إلى المساعدة.

٦١ - وهناك حاليا نحو ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، وقد تم تسجيل ٨٦٨ ٣٦ منهم لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبدأت المفوضية في حزيران/يونيه تجديد البطاقات المنتهية الصلاحية التي يحملها طالبو اللجوء واللاجئون، والتحقق من بيانات التسجيل الموجودة، وثمة خطط لاستئناف تسجيل لطالبي اللجوء الجدد حالما تسمح الظروف الأمنية.

٦٢ - ووصل قرابة ٤٤٩ ٤٧ من المهاجرين واللاجئين إلى السواحل الإيطالية عن طريق البحر خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥، بما في ذلك ٣٣٨ ٤ من القصّر، من بينهم نحو ٠٠٠ ٣ من غير المصحوبين بذويهم؛ وقد أبحرت نسبة ٩٠ في المائة تقريبا منهم من ليبيا، وهذا رقم يمثل زيادة قدرها ١٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وهناك أكثر من ٨٠٠ ٣ شخص ممن قام خفر السواحل الليبي بإنقاذهم أو اعتراضهم في البحر في عام ٢٠١٥، ثم إعادتهم إلى ليبيا.

٦٣ - وتشير التقديرات إلى وجود نحو ١,٢٣ مليون مهاجر من البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في ليبيا. ولا تفي الظروف السائدة في مراكز احتجاز المهاجرين بالحد الأدنى من المعايير الدولية؛ فهذه المرافق تكون في جميع الحالات مزدحمة، والمرافق الصحية فيها سيئة، وغالباً ما لا يُفصل فيها بين الرجال والنساء والأطفال، مما يزيد خطر العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد بذلت مفوضية شؤون اللاجئين جهودا في مجال الدعوة للإفراج عن الأشخاص ذوي الظروف الحرجة، بما في ذلك النساء الحوامل اللواتي يحتجن إلى الرعاية المتصلة بالولادة، وتكللت هذه الجهود بالنجاح، وتواصل المفوضية البحث عن بدائل مجتمعية لاحتجاز الأطفال، ولا سيما غير المصحوبين. غير أن السخرة والاستغلال وإساءة المعاملة في أماكن الاحتجاز غير الرسمية التي تديرها جماعات الميليشيات والمتاجرون بالبشر تظل شواغل خطرة، مثلها مثل استهداف المسيحيين من جانب الجماعات المتطرفة.

٦٤ - وتدير مفوضية شؤون اللاجئين مركزين للتنمية المجتمعية في طرابلس ومركزا واحدا في بنغازي عن طريق شركائها المنفذين، وتقوم هذه المراكز بتقديم المساعدة الطبية والمشورة النفسية والاجتماعية والدعم المالي للأشد ضعفا، كما تقوم بمعالجة الحالات الفردية، وبتوفير أماكن آمنة لطالبي اللجوء واللاجئين في المجتمع الحضري. وفي بنغازي، تشارك المفوضية أيضا في تنسيق الاستجابة لأزمة التشرد الداخلي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بما في ذلك من خلال توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية لما يُقدر بـ ٢٠٠ ١ أسرة.

٦٥ - وفي ضوء احتدام القتال في شرق ليبيا وجنوبها، إلى جانب نقص الوقود على نطاق واسع، والاضطراب في إمدادات السوق وارتفاع الأسعار، بات الحصول على الغذاء يشكّل

مشكلة خطيرة لما يزيد على مليون شخص. وعلى الرغم من محدودية التمويل، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع حصص غذائية على ٠٠٠ ١٤٦ من المشردين داخليا في ليبيا من خلال الشركاء المتعاونين المحليين منذ كانون الثاني/يناير. ووفقا لتوقعات أولية لمنظمة الأغذية والزراعة، فقد انخفض محصول الحبوب في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠ في المائة تقريبا عن المتوسط.

٦٦ - وأصبح هناك نقص حاد في بعض اللوازم الطبية، لا سيما أدوية التخدير والغسيل الكلوي والسرطان والأمراض النفسية، إضافة إلى اللقاحات، بسبب محدودية التمويل والصعوبات اللوجستية. وواصلت منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون في مجال الصحة تقديم هبات في صورة أدوية في المناطق الأكثر تضررا، غير أن الموارد المتاحة محدودة نسبيا. كما أُجبر العديد من المستشفيات على إغلاق أبوابه بسبب الأضرار التي لحقت بالمرافق الطبية والنقص في الموظفين وانعدام الأمن المحلي، ولا سيما في المناطق التي شهدت نزاعا طويل الأجل، بما في ذلك بنغازي وسبها وسرت وأوباري.

٦٧ - وترى وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني أن تحسين وتحديث المعلومات عن الاحتياجات الإنسانية في ليبيا يشكلان أولوية عليا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، باشر الفريق القطري الإنساني بإجراء تقييم متعمق لقطاعات متعددة، تم تصميمه بحيث يوفر قاعدة أدلة لاستعراض الاحتياجات الإنسانية الجديدة وخطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لليبيا. وسيحل هذا محل النداء الإنساني السابق من أجل ليبيا الذي أُطلق في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

٦٨ - ولا تزال محدودية التمويل المتوفر للعمليات الإنسانية لليبيا تطرح تحديات كبيرة. ولا تزال الاستجابة حتى الآن للنداء الإنساني الحالي أقل بكثير من المبلغ المطلوب البالغ ٠٠٠ ٢٥٠ ٣٥ دولار، إذ لم تمول سوى نسبة ٣٤ في المائة من هذا المبلغ.

٦٩ - وفي ظل استمرار الهجمات على المواقع الدينية والثقافية والتهديد الذي يتعرض له التراث الثقافي في ليبيا مع ترسّخ سيطرة داعش، نظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سلسلة من حلقات العمل في تونس للموظفين الفنيين المعنيين بحماية التراث في ليبيا. وتقوم اليونسكو أيضا بتوسيع نطاق أعمالها مع البلديات والشباب في ليبيا لتعزيز تقدير التراث الثقافي وحمايته وحفظه.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٧٠ - بسبب الأوضاع الأمنية، تم نقل معظم الموظفين الدوليين إلى تونس، وتم تخصيص مقر مؤقت للبعثة في تونس العاصمة. وفي أيار/مايو، كان قد تم نشر ما مجموعه

٢٢٤ من موظفي البعثة الدوليين والوطنيين ومن الأفراد المقدمين من الحكومات. وفيما يتعلق بوجود البعثة في تونس، تجري الأمم المتحدة مناقشات مع حكومة تونس لإبرام اتفاق بشأن نقل البعثة مؤقتا في حالات الطوارئ إلى البلد، لضمان أن تتمكن البعثة من الاستمرار في الاضطلاع بولايتها من هناك. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن البعثة ثلاثة موظفين في المقر و ١٥ موظفا في مركز الخدمة العالمية في برينديزي.

خامسا - السلامة والأمن

٧١ - لا تزال الحالة الأمنية العامة في ليبيا متقلبة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. فقد استمرت الهجمات الإرهابية والحوادث الأمنية التي تستهدف المجتمع الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ نيسان/أبريل، هاجم إرهابيون سفارة كوريا الجنوبية في طرابلس، وشهدت السفارة المغربية هجوما مماثلا في اليوم التالي. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، انفجرت عبوة ناسفة أمام السفارة الإسبانية. وفي ٢٤ أيار/مايو، هاجم مسلحون مجهولون سفير أوكرانيا في ليبيا بينما كان يقود سيارته من طرابلس إلى تونس العاصمة. وفي ١٢ حزيران/يونيه، اقتحمت مجموعة مسلحة القنصلية التونسية في طرابلس واختطفت ١٠ موظفين تونسيين، في ما بدا أنه انتقام من الحكومة التونسية لاعتقالها أحد كبار أعضاء تحالف ''فجر ليبيا'' التي وُجهت إليه تهم اختطاف في تونس. ثم تم في وقت لاحق إطلاق سراح الرعايا التونسيين.

٧٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة احتجاجات مندّدة بالحوار السياسي الليبي الذي تقوم الأمم المتحدة وممثلي الخاص بتيسيره. وشملت هذه الاحتجاجات مظاهرات في طبرق في ٩ و ٢٣ آذار/مارس، وحالت المظاهرات التي جرت في ذلك التاريخ الأخير دون عقد اجتماع كان مقررا بين ممثلي الخاص وأعضاء في مجلس النواب. وفي طرابلس، اجتمع متظاهرون في ٣١ آذار/مارس و ٧ نيسان/أبريل في مجمّع كان يستخدم في السابق مقرا للبعثة. وأعقبت ذلك في ١ أيار/مايو دعوة أطلقها عناصر من تحالف ''فجر ليبيا'' احتجاجا على الأمم المتحدة لتقويضها المزعوم للثورة الليبية.

سادسا - الجوانب المالية

٧٣ - بلغ مجموع الموارد المعتمدة للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ١٠٠ ٨٦٠ ٤٧ دولار، وهو مبلغ وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٧٤ باء.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٧٤ - بعد مرور سنة على الاندلاع الخطير للنزاع العنيف في صيف عام ٢٠١٤، شهدت الساحة السياسية والاجتماعية والأمنية الليبية تحولا تاما. ولا يزال الاستقطاب السياسي يتجلى في الأزمة المؤسسية المثيرة لشقاق عميق على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، مما يعيق الحوكمة بشكل خطير كما يقوض أي جهود رامية إلى التصدي للتحديات العديدة التي تواجه ليبيا. وفاقم استمرار إضعاف مؤسسات الدولة الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن التشرد الداخلي وتزايد انعدام الأمن والإجرام. وتتجلى آثار التراع في ليبيا ليس فقط من خلال ما يتحمله الشعب الليبي من مشقة، بل أيضا في زيادة أنشطة مهربي البشر والمتجرين بالبشر، الذين لا يزالوا، بكل صفاقة، يستغلون الفراغ الأمني في البلد.

٧٥ - ويؤكد اتساعُ نطاق المعاناة الإنسانية ودرجة التدهور الاقتصادي والدمار الذي حلّ بليبيا وبدعائم الدولة الحاجةَ الملحة إلى اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة لإعادة إحلال السلام والقانون والنظام. ورغم أنه ليس هناك من يستخف بالإحساس العميق بعدم الثقة الذي لا يزال يميز المناخ السياسي، يجب تذكير القادة من مختلف ألوان الطيف السياسي الليبي بأنهم ما لم يتوصلوا بسرعة إلى اتفاق يتيح التوصل إلى حل سلمي للنزاع الحالي، فإن العواقب ستكون وخيمة على مستقبل ليبيا البعيد الأجل وعلى استقرارها.

٧٦ - وفي هذا الصدد، أود أن أنوِّه بمثابرة جميع المشاركين في الحوار السياسي ومساهمتهم فيه وأشيد بشجاعتهم في تجاوز خلافاتهم من أجل إحلال السلام، بهدف التوصل إلى رؤية تسمح باستئناف عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ووضع حد للتراع المسلح.

٧٧ - ويشكل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي في ١١ تموز/يوليه إنجازا هاما في الحوار السياسي الليبي. فعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت المحادثات، أثبت هؤلاء الزعماء الليبيون التزاما واضحا بوضع حد للنزاع المستمر على مدار العام. كما أن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق قد بعث برسالة مطمئنة إلى الشعب الليبي مفادها أن القادة السياسيين في ليبيا يمكنهم العمل معا لتوحيد بلدهم وإعادة بنائه وحقن دماء شعبهم.

٧٨ - ويتوقف نجاح أي اتفاق وقدرته على إنهاء النزاع بشكل فعلي إلى حد كبير على مدى شموله لجميع الأطراف. وإنني أحث جميع الأطراف التي لم توقع بعد بالأحرف الأولى على الاتفاق على مواصلة المشاركة في عملية الحوار. فلا بديل للحوار، ولن تدخر الأمم المتحدة جهدا لكفالة أن تؤخذ في الاعتبار شواغل جميع أصحاب المصلحة.

٧٩ - وأدعو كذلك قادة ليبيا إلى أن يحيطوا علما بمبادرات المصالحة المحلية في الغرب الذي كان منذ فترة غير بعيدة ساحة قتال رئيسية. وقد سرّتني بشكل خاص المبادرات التي قام بها ممثلو المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأمنية للتفاوض بشأن اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية وتبادل الأسرى، وأدعو الجهات الفاعلة الأخرى في أماكن أخرى من البلد إلى إبداء روح قيادية مماثلة. وأمام القادة ليبيا اليوم فرصة فريدة للتوصل إلى اتفاق سياسي يمكنه أن ينهي النزاع بشكل حاسم وأن يؤدي إلى استئناف عملية الانتقال السياسي.

٨٠ - وستواصل الأمم المتحدة من جانبها، بالتعاون مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، العمل بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة الليبيين لكفالة تقديم الدعم الكافي لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة الوفاق الوطني المقبلة لتمكينها من التصدي بفعالية للمجموعة الواسعة النطاق من التحديات المعقدة التي تواجه البلد.

٨١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في المحادثات السياسية على الصعيد الوطني، ما زال يساورني بالغ القلق إزاء الحالة في مدينة بنغازي التي كان سكانها يفخرون بأنها مهد الثورة الليبية. وقد أدى النزاع المسلح إلى تدمير مناطق واسعة من المدينة كما أنه يؤثر بدرجة كبيرة على الحالة الإنسانية للسكان المدنيين. ومن شأن التوصل إلى اتفاق يضع حدا للقتال في بنغازي أن يساعد ليس فقط على تلبية الاحتياجات الإنسانية القائمة والتخفيف من حدتها، بل إنه سوف يمهد الطريق أيضا أمام الجهات الفاعلة الأمنية المشروعة ومؤسسات الدولة لتقوم على نحو مشترك بالتصدي للتهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الأخرى التي تنفذ عملياتها في المدينة والمناطق المحيطة بها. وينبغي على قادة ليبيا أن يتخذوا إجراءات حاسمة من أجل تجنيب بنغازي المزيد من المجازر والأهوال.

٨٢ - ويقلقني بالقدر نفسه ما يبدو أنه زيادة في معدلات الإجرام والقتال العشائري في مختلف مناطق جنوب ليبيا، الأمر الذي أجبر مئات الأسر على الفرار من ديارهم، وحمّل المجتمعات المحلية التي تكافح بالفعل من أجل التصدي للتدفق المستمر للمهاجرين واللاجئين عبئا إضافيا. وتؤكد دورات العنف والتوترات العشائرية على ضرورة أن يقوم الزعماء السياسيون والجهات المعنية في ليبيا بالتحرك سريعا للتوصل إلى تسوية سياسية تعيد سلطة الدولة وتمهد السبيل أمام إرساء القانون والنظام.

٨٣ - ويتمثل أحد مصادر القلق البالغ في استمرار قدرة الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة من قبيل تنظيم داعش وأنصار الشريعة على توسيع نطاق مناطق سيطرتها. وقد أظهرت الأحداث التي تشهدها أماكن أخرى في المنطقة بوضوح الخطر الوشيك الذي تمثله هذه المجموعات ليس فقط على السلامة الإقليمية للدول، بل أيضا على

المجتمعات المحلية التي تواجه بسبب هذه المجموعات خطرا مدمرا بالقدر نفسه بل وربما أكثر تدميرا. وتتطلب مكافحة هذا الخطر جهودا موحدة وجهدا جماعيا من جانب جميع الليبيين. وأحث قادة ليبيا على أن يأخذوا هذا الخطر على محمل الجد. وما من شك في أن هذه الجماعات تعمل بالتنسيق الوثيق مع الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة الأخرى في المنطقة، وأن لا شيء سيثنيها عن السعي إلى تحقيق هدفها المتمثل في أن تفرض بالقوة رؤية سياسية ومجتمعية تتعارض مع المبادئ والقيم التي استرشدت بها ثورة ١٧ شباط/فبراير التي شهدتها ليبيا.

٨٤ - ويساورني بالغ القلق إزاء ممارسة اختطاف المدنيين وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأحث السلطات الليبية أو السلطات التي لها تأثير على أرض الواقع علي بذل قصارى جهدها لإنهاء هذه الانتهاكات وكفالة تقديم الجناة إلى العدالة، وفقا للمعايير الدولية. وينبغي للقادة الميدانيين والزعماء السياسيين خصوصا أن يعلنوا على الملأ أنه لن يتم التسامح مع مرتكبي هذه الانتهاكات وأنّ كل من يقترفها سيُفصل عن الخدمة وسيُحاسب. ويجب أن يعامل جميع المحتجزين معاملة إنسانية وينبغي إما أن يفرج عنهم وإما أن يُسلموا إلى العدالة لتتم محاكمتهم بنزاهة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة. ويجب الإفراج فورا عن جميع المدنيين المختطفين دون قيد أو شرط كما يجب الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين.

٨٥ - وأحث جميع أطراف النزاع على وضع حد فوري للهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين وضمان إجلاء المدنيين المحاصرين في مناطق النزاع بشكل آمن وطوعي. كما أدعو جميع الأطراف المتحاربة على ضمان إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية دون معوقات إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية العاملين في المجال الإنساني من الهجمات، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتخويف. وفيما يتعلق بالدعم الدولي للجهود الإنسانية، فإنني أكرر الدعوات السابقة التي وُجهت للدول الأعضاء لكي تضاعف جهودها من أجل تعبئة موارد إضافية تدعم ”نداء ليبيا الإنساني“.

٨٦ - وستواصل الأمم المتحدة تركيزها على دعم الليبيين على إبرام الاتفاق السياسي الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى في ١١ تموز/يوليه. وستوفر الأمم المتحدة التيسير والمساعدة وفقا لمبادئ الملكية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، أُوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا باعتبارها بعثة سياسية خاصة ذات ولاية متكاملة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١٣ (٢٠١٥). وسيتيح ذلك للأمم المتحدة ولممثلي الخاص العمل مع الليبيين للنهوض بعملية الحوار السياسي وإبرام الاتفاق السياسي وتمهيد الطريق أمام تشكيل حكومة وفاق وطني. ووفقا لتقريري الخاص عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم

المتحدة في ليبيا المؤرخ ١٣ شباط/فبراير (S/2015/113)، واصلت الأمم المتحدة عملية تخطيطها لتنفيذ توصيات التقرير في السياق المتغير. وستحدد حكومة الوفاق الوطني، متى أُنشئت، الدعم المطلوب من الأمم المتحدة على الفور لكي يتسنى تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وقد بدأت الأمم المتحدة باستعداداتها للاستجابة بسرعة وفعالية لهذا الطلب. وعلاوة على ذلك، أعتزم إيفاد بعثة تقييم تقني إلى ليبيا لصياغة مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقوم على وجه التحديد بالتكيف مع بيئة العمليات الجديدة التي ستنشأ عن إنشاء حكومة وفاق الوطني.

٨٧ - وأود أن أعرب عن تقديري للعديد من الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية، لما قدمته من دعم قوي ومساعدة تقنية ولوجستية لمساندة عملية الحوار التي تقوم الأمم المتحدة بتيسيرها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لموظفي البعثة على تفانيهم وجهودهم المستمرة في هذه الظروف العسيرة، بعد مرور أكثر من سنة على إجلاء البعثة من طرابلس. وأخيرا، أود أن أشيد بممثلي الخاص، برناردينو ليون، على قيادته وجهوده الدؤوبة الرامية إلى الجمع بين الجهات الفاعلة الليبية على طاولة المفاوضات. ولئن كان لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود، فإنني أهنئُه وفريقَه عن التقدم المحرز حتى الآن، رغم الصعاب الهائلة.
